«الإعلام وحرية التعبير في اليمن» (٢-٢)

كتاب يؤرخ للإعلام اليمني منذ المخطوطات فظهور المطبعة ثم الصحافة والإذاعة والتلفزيون

تعتبر حرية التعبير من أهم القضايا وهي الركيزة الأساسية لوسائل الإعلام المختلفة سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية فبدون حرية التعبير لا يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدي مهامها وواجباتها المختلفة على أكمل وجه كما أن للحرية تأثيرا كبيرا في تطوير هذه الوسائل والارتقاء بها كونها المجال الحيوي والهام لوسائل الإعلام

من هنا تنبع أهمية هذا الكتاب "الإعلام وحرية التعبير في اليمن(١٩٧٤ - ١٩٩٠م)" للدكتور عبدالله يحيى الزين والذي يعد مرجعا هاما لا غنى لباحث أو مطلع عنه في الوقت الذي يندر فيه وجود مراجع وخاصة في الجانب التوثيقي لإعلامنا بمختلف توجهاته

عرض / عارف الأتام

الصحافة المطبوعة ... الظاهرة والمضمون

دمجت الإدارات الإعلامية في مؤسسة واحدة من اجل حل المشاكل المالية والفنية والإدارية وإعطاء نوع من المرونة والصلاحيات لمسؤولي هذه المؤسسات فأنشئت المؤسسة العامة للصحافة والأنباء التي ورد تشكيلها في القانون رقم «٥٩» لسنة ١٩٧٦م وتضمن القانون كثيرا من الفقرات المنظمة لعمل المؤسسة وحددت مهمتها في إدارة شئون الصحافة والأنباء وتحت إشراف وزارة الإعلام والثقافة، فالوزير هو رئيس لمجلس إدارتها وتتبع المؤسسة صحيفتان يوميتان هما الثورة وتصدر في صنعاء والجمهورية وتصدر من تعز إضافة إلى مجلة معين الشهرية واحتوى القانون على أربعة عشر هدفا للمؤسسة وتنظيم إدارتها بتشكيل إدارة جماعية وحدد القانون اختصاصات مجلس الإدارة كما نص القانون على أن يتم تعيين مدير عام للمؤسسة من قبل مجلس الوزراء مانحا له اختصاصات شكلية ولكن عمليا كان ينفذ توجيهات الوزير ولا يتدخل في ما يتعلق بالصحافة وبما أن إنشاء الوكالة كان ينقصه الأسس القانونية فقد توقفت بعد عامين من إنشائها وبالتحديد في مايو ١٩٦٧م وخلال عام من هذا التاريخ تكرر ظهور الوكالة واختفاؤها حتى ظهرت مجددا في ٢٢ مايو ١٩٦٨م كانت الوكالة تتبع وزارة الإعلام ماليا وإداريا واستمر نشاطها حتى صدر القرار الجمهوري رقم «٥٦» لسنة ١٩٧٠م بإنشاء وكالة أنباء متطورة باسم وكالة سبأ للأنباء وبعد إنشاء المؤسسة العامة للصحافة والأنباء في ١٩٧٦م أصبحت وكالة الأنباء تتبع هذه المؤسسة وحدد القانون مهامها وأغراضها إضافة إلى تنظيمها والذي تأثر بالموجود في الوكالات العربية فضم العديد من التقسيمات الإدارية الجديدة

ويورد المؤلف في نهاية هذا الفصل تاريخ المطبعة في اليمن حيث بدأت المطبعة التي ادخلها الاتراك في سنة ١٨٧٢م بطباعة المطبوعات الإمامية وكذا الصحف التي صدرت بعد ثورة ١٩٤٨م وسميت المطبعة في عهد الإمام أحمد بالمعارف وكذلك مطبعة تعز التي اشتريت من عدن وفي العام ١٩٦٨م صدر قرار جمهوري بوضع إدارة المطبعتين تحت إشراف وزارة الإعلام واستمر هذا الحال حتى ١٩٧٤م وخلال هذه الفترة لم يشهد مجال النشر أي تقدم.

ومنذ سنة ١٩٧٤م حدث نوع من التقدم بتأسيس مطابع خاصة نظرا للركود الحاصل في المطابع الرسمية و زاد عددها أكثر من المطابع الرسمية ووصل عددها إلى خمس في صنعاء وثلاث في تعز واثنين في الحديدة وكانت مجهزة بمعدات حديثة.

الصحافة المطبوعة

يتناول المؤلف في هذا الفصل تاريخ الصحافة المطبوعة في اليمن منذ دخول المطبعة إلى صنعاء على يد العثمانيين وتوالى بعد ذلك إصدار وظهور الصحافة فظهرت ثمان صحف خلال الفترتين العثمانية والإمامية وعقب الثورة ظهرت صحف جديدة بدلا عن تلك الصحف حملت أسماء توحي بالعصر الجديد وطابقت وجهة نظر هذه المطبوعات وجهة نظر النظام القائم حيث ظهرت خلال الفترة ٦٢-٧٤م «١٣» صحيفة ومجلة رسمية

ومن العام ١٩٧٤م ورغم كثرة أسماء الصحف في اليمن إلا أن ذلك ليس دليلا على رقيها فهي تكرس كل شيء لمدح الحكومة وصدرت صحف هدفها الرئيسي جذب الإعلانات وخاصة التجارية ويمكن تصنيف الصحافة في اليمن حسب معايير منها دوريتها ولغتها ومحتواها وعدد نسخها ومكان اصدارها والتمييز بين الصحافة على المستوى الوطني والصحافة المحلية ومصدر تمويلها وعموما يمكن التمييز بين الصحف من خلال أنها صحف رسمية تمولها وزارة الإعلام والثقافة وصحف نصف رسمية تمولها المؤسسات الحكومية وصحافة عسكرية تمولها هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وصحافة حزبية «المؤتمر الشعبي العام» وصحف أهلية لها رأسمال خاص وفيما تبقى من هذا الفصل يقدم المؤلف حصرا تحليليا للصحافة الوطنية من خلال دراسة الجوانب الفنية والمحتوى وتختص هذه التحليلات بالمطبوعات التي صدرت خلال النصف الأول للعام ١٩٧٦م إضافة إلى دراسة بعض الصحف الرسمية والأهلية التي ظهرت قبل هذا التاريخ لإبراز مدى التطور الذي ظهر على الصحافة اليمنية وإعطاء صورة للقارئ بأن الصحف التي ظهرت بعد ١٩٧٤م وجدت في ظل مناخات سياسية جديدة ويتطرق المؤلف لكل صحيفة من الجوانب الفنية والتحرير والإيرادات والموارد الخاصة ويقدم الصحف الرسمية ونصف الرسمية والصحافة العسكرية وصحافة المؤسسات السياسية والصحف الأهلية ثم يتطرق إلى الصحافة الأجنبية ودورها في اليمن ومدى اهتمام القراء بها والتي تأتي من عدة دول ومناطق ويختتم الفصل بعرض محتوى الصحافة المطبوعة في اليمن سواء الرسمية أو الأهلية من خلال تقديم أرقام توضح محتوى كل صحيفة

جمهور الصحافة المطبوعة

يعرض المؤلف في الفصل الثالث أهم ما ركز عليه استطلاع للرأي عن وسائل الإعلام «صحف وراديو وتلفزيون وسينما وفيديو»والذي نفذته وزارة الإعلام ونتائجه المتمثلة في جمهور الصحافة اليومية الأسبوعية والمجلات الشهرية واهتمام القراء بالموضوعات التي تتناولها الصحافة والتناقض الموجود في نتائج هذه الاستطلاع كما يتناول الفصل تطبيق وإعداد الاستمارة وكيف تم تقسيم الاستمارة والظروف التي أحاطت بتطبيق الاستمارة ثم يستعرض نتائج الدراسة والتي من خلالها استطاع المؤلف تصنيف جمهور الصحافة المطبوعة في اليمن فتم توزيع الجمهور وفقا للسن وبحسب محل الإقامة ونسب قراءة الصحف اليمنية اليومية والخصائص الاجتماعية لقراء الصحف اليومية وعادات القراء والتي بدورها تضمنت معرفة الأيام التي يقبل فيها اليمنيون على قراءة الصحف وعوامل عدم الإقبال على قراءة الصحف الوطنية وأسباب الإقبال على قراءة الصحف والمواد التي يقبل اليمنيون على قراءتها في الصحف.

مشكلات الصحافة المطبوعة

في هذا الفصل يتناول المؤلف مشكلات الصحافة المطبوعة في اليمن والتي قسمها إلى ثلاثة أقسام الأول يتعلق بسطحية المضمون أو عدم اتساقه حيث لم تستطع الصحف اليمنية جذب اهتمام القراء بسبب تواضع المحتوى والاهتمام بالكم وتشابه الموضوعات إضافة إلى الخلط وعدم التفريق بين الإعلام والثقافة والأدب واختفاء السمات العقلانية وعدم اهتمام الصحف بآراء القراء أما المشكلة الثانية فهي متعلقة بالمشكلات الفنية والمالية ويأتي من ضمنها توزيع الصحف والذي يعد عاملا رئيسيا في عملية البيع ولكن لم تكن توجد وكالات للتوزيع والتي بعد وجودها اهتمت بالصحف والمجلات العربية، وكان توزيع الصحف والمجلات الرسمية يتم عبر المؤسسة العامة للصحافة والأنباء ولا تصل مراكز المحافظات الأخرى إلا في وقت متأخر، فيما كانت الصحف الأهلية توزع عبر الوكالات التي كانت وسائلها هزيلة، كما أن القصور في التوزيع يدخل في هذا الإطار فمستوى التوزيع كان متواضعاً ويتطرق الفصل إلى مصادر التمويل للصحف والتي تتشكل في ثلاثة مصادر هي التمويل الرسمي من الدولة والتمويل عن طريق المؤسسات العامة مثل المؤسسات العسكرية والتمويل الأهلي، أما المشكلة الثالثة فتتعلق بمنافسة الصحافة الأجنبية، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن نسبة ٣٠,١٪ من القراء اليمنيين يتابعون باهتمام الصحف والمجلات العربية وبالتالي فجمهور الصحف والمجلات غير اليمنية أكثر ثلاث مرات من جمهور الصحافة الوطنية ومن هنا فإن الصحف الأجنبية تعد مشكلة رئيسية من مشاكل الصحافة المطبوعة في اليمن.

وسائل الإعلام المسموعة والمرئية

عرفت اليمن الإذاعة عام ١٩٤٧م حينما منحت الولايات المتحدة المملكة اليمنية جهاز إرسال واستقبال لاسلكي قوته خمسة كيلو وات وافتتحت الإذاعة رسمياً في الأول من نوفمبر ١٩٤٧م وفي العام ١٩٤٨م لم تعد تعمل الإذاعة إلا كل خمسة عشر يوماً وفي الأعياد الدينية، ثم في نهاية العام نفسه أصبحت الإذاعة تقدم برامجها مرتين في الأسبوع.

ومن ثم في مطلع الخمسينيات اشترى الإمام أحمد محطة إذاعية قوتها ٢٥ كيلو وات وأقامها في صنعاء وحملت اسم الإذاعة اللاسلكية للمملكة المتوكلية اليمنية وفي بداية الثورة استمرت الإذاعة تقدم برامجها وسميت إذاعة صوت اليمن وقويت بمحطة قوتها ٦٠ كيلو وات، ومن ثم اكتشفت عام ١٩٦٣م محطة أخرى قوتها ٢٥ كيلو وات كان قد أخفاها الإمام أحمد ولتقوية الإرسال تم إنشاء محطتين إذاعيتين في تعز والحديدة وفي العام ١٩٧٦م صدر قرار مجلس القيادة رقم (١٥) الخاص بإنشاء المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون

بعد إنشاء المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون لم تتغير برامج الإذاعة واحتفظت بخصائصها المتمثلة في الإعداد كل ثلاثة شهور تحت إشراف المدير العام للإذاعة، وبعد إنشاء المؤسسة اهتم وزراء الإعلام والثقافة بالإشراف على البرامج وتنفيذها وتبث إذاعة صنعاء برامجها من السادسة وحتى العاشرة صباحاً ثم تنضم إلى إذاعة تعز حتى الثانية ظهراً لتعاود بعدها إذاعة صنعاء إرسالها حتى منتصف الليل وتقسم البرامج الإذاعية إلى فئتين البرامج السياسية والبرامج الاجتماعية والثقافية،

كما تطرق هذا الفصل إلى جمهور الإذاعة والتي يتم التعرض لبرامجها بشكل فردي ولكن في الأغلب يكون في نطاق الجماعة وخاصة أثناء مضغ القات وتتفوق النساء من حيث الكم على الرجال في الاستماع إلى الإذاعة بسبب انجازهن لأعمالهن خارج المنزل وبالتالي تصبح الإذاعة رفيقتهن طوال اليوم ويتناول هذا الفصل الاستماع لبرامج الإذاعة تبعاً للمستوى الاجتماعي والمهني وتبعاً للسن ومكان الإقامة وتبعاً للمناطق الجغرافية الموزعة في الحضر والريف وما يختلف فيه الجمهور تبعا للتوزيع الجغرافي يتمثل في اختيار البرامج، وأيضاً الاستماع لبرامج الإذاعة وفقاً للمستوى الثقافي، إضافة إلى أن البرامج الدينية هي الأكثر رغبة لدى المستمعين وتليها البرامج العلمية وثم برامج المنوعات، فيما تتصدر البرامج السياسية نوعية البرامج وتليها الثقافية والتعليمية والاقتصادية، كما أن للإذاعات اليمنية والأجنبية تأثير على المستمع، حيث تبلغ نسبة المستمعين لإذاعة صنعاء من العينة المدروسة ٢٠,٣٪، وكذلك تتساوي إذاعتي تعز والحديدة مع هذه النسبة فيما تبلغ نسبة المستمعين لإذاعات الدول العربية المجاورة «عدن وجدة والقاهرة والكويت» ٣٣,٤٪

التلفزيون في اليمن

يتناول المؤلف في هذا الفصل بدايات التليفزيون وبرامجه وإعلاناته والرقابة وجمهوره، حيث دخل التليفزيون اليمن في سنة ١٩٧٥م وواجه إنشاء التليفزيون مشاكل عديدة كون ذلك لم يكن بناء على دراسة مسبقة وكان الجهاز يتبع وزارة الإعلام ثم من سنة ١٩٧٦م أصبح يتبع المؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون ليتعدل نظامه وإدارته وفي بدايته كانت البرامج بالأبيض والأسود وإرساله لا يغطي كافة المناطق اليمنية ومنذ عام ١٩٧٨م بدأت الحكومة اليمنية في توسيع نطاق البث في محاولة لإيصاله إلى جميع المناطق اليمنية لتصل نسبة التغطية إلى ٤٥٪ في العام ١٩٨٠م، وفيما يتعلق بالبث الملون فقد بدأ بعد أربع سنوات فقط من برامج الأبيض والأسود وبالتحديد في سبتمبر ١٩٧٩م، وانتشرت أجهزة التليفزيون بين المجتمع.... وفي جانب البرامج التليفزيونية فقد بدأ التليفزيون اليمني بإنتاج بعض البرامج الوطنية والمواد القصيرة ذات الطابع الاجتماعي بعد أن قدمت الإمارات مساعدتها في مجال البرامج والهندسة وأيضاً تدريب عدد من الكوادر اليمنية في الخارج وبعد تلك البرامج التي كانت باللهجة العامية أو الدارجة بدأ إنتاج البرامج المحلية الناقدة التي لاقت استحساناً من قبل الجمهور، وفي جانب الأخبار فكانت الأخبار الوطنية تحتل المقدمة من حيث الوقت المحدد لها ثم تأتي الأخبار العربية وفي المركز الثالث تأتي الأخبار العالمية وأخيراً تأتي الأخبار المنوعة، أما فيما يخص البرامج الأجنبية فكانت مصنفة إلى المواد العلمية والمسلسلات والأفلام والمنوعات الموسيقية وعند ظهور التيلفزيون قلت الإعلانات في الإذاعة والصحف كونه أجتذب الإعلانات لأنه كان الأكثر تأثيراً في الجمهور

السينما والفيديو

كان النظام الإمامي يمنع هذا الفن باعتباره سحراً وسعى في العام ١٩٦١م أحد التجار اليمنيين الذي كان يعمل في أثيوبيا لإقامة عرض سينمائي وطلب الأذن من الإمام إلا أن الأخير وضع شروطاً ربما كانت تعجيزية وبعد الثورة أدخل المصريون بعض الآلات للعرض السينمائي وكانت تعرض الأفلام مجاناً في المساء وافتتحت أول قاعة عرض في أكتوبر ١٩٦٣م بصنعاء وكانت تعرض الأفلام العربية والهندية فقط، ومنذ دخول السينما إلى اليمن وهي تتبع وزارة الإعلام، حيث صدرت عدة قرارات تنظم هذه العملية، ففي العام ١٩٦٨م صدر قراران منحا وزير الإعلام الحق الكامل في الإشراف على دور العرض، وكذلك منح التراخيص وعند إعادة تنظيم وزارة الإعلام في العام ١٩٧٦م أنشئت إدارة عامة باسم إدارة السينما وتم تحديد مهامها في إنتاج الأفلام والإشراف والرقابة ووضع المقترحات وحق إغلاق دور السينما في حال المخالفة، وحتى العام ١٩٧٤م بلغ عدد دور العرض في كل المحافظات (١٤) دار للسينما ثم ارتفع العدد إلى (٢٣) في عام ١٩٨٥م وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالتعداد السكاني الكبير ورغم المنافسة الكبيرة التي تواجهها السينما من التلفزيون والفيديو إلا أنها احتفظت بجمهورها

أما جهاز الفيديو فقد ظهر في العام ١٩٧٥م وهي نفس الفترة التي ظهر فيها في الأسواق الأوروبية وغيرها وقد صنف الفيديو ضمن الأجهزة المنزلية فكانت وزارة الاقتصاد هي من تمنح تراخيص استيراده ونظراً لخطورة هذا الجهاز فقد أصبح منذ العام ١٩٧٨م خاضعاً لرقابة إدارة المصنفات التابعة لوزارة الإعلام والثقافة بناءً على قرار صدر بذلك وتوسع كثيراً استخدام الفيديو وانتشرت المكتبات التي تبيع أو تؤجر أشرطة الفيديو وإجمالاً هناك ثلاث فئات لمستخدمي الفيديو في اليمن أولها تضم المشاهدين الباحثين عن أفلام تتلاءم مع أذواقهم وهي ممنوعة من الرقابة مثل أفلام السياسة والجنس والعنف والثانية وهم الأقل وتضم المشاهدين الذين يختارون أفلاما تتلاءم مع ثقافتهم ومعارفهم وخاصة الأفلام الوثائقية والتاريخية والأدبية والعلمية أما الفئة الثالثة وهي ما بين السابقتين فهي تضم المشاهدين ذوي المستوى الثقافي المتوسط والباحثة عن أفلام العنف والخيال العلمي والمغامرات، ولكن لا يمكن الفصل بين الفئات الثلاث فهناك مشاهدون يتعرضون لخليط من البرامج، أما من ناحية الإقبال على برامج الفيديو فيذكر الفصل الرابع أن الأفلام الكوميدية هي الأولى بنسبة ٦٧,١٪ أما في المركز الثاني فتأتي الأفلام البوليسية وبنسبة ٥٨٪ فيما تأتي ثالثاً الأفلام الاجتماعية وبنسبة ٥٤,٧٪ وتأتي الأفلام التاريخية بعد ذلك بنسبة ٤٧,٥٪.

خاتمة

رغم وجود التشريعات والقوانين الخاصة بالصحافة والمطبوعات والتي تناولت في مضامينها حرية التعبير كأهم نقطة إلا أن تلك التشريعات والقوانين لم تسهم في تطور وسائل الإعلام من حيث حرية التعبير الممنوحة لها وخاصة الصحافة والتي كانت الرقابة تتم عليها قبل الطبع في العهد العثماني ومن ثم تغيرت الرقابة إلى بعد الطبع في العهد الجمهوري كما وجدت الكثير من المحاذير والنواهي والأوامر التي يجب أن تبتعد عنها أو تتناولها الصحافة بشكل عام كما أن الصحف كانت تتناول قضايا تبعا لطبيعة نظام الحكم الموجود في مختلف المراحل

ومرت حرية التعبير والوسائل الإعلامية في اليمن بمراحل مختلفة وكانت تضيق الخناق على حرية وسائل الإعلام في أنظمة الحكم المتتالية من العهد العثماني مرورا بحكم الأئمة ووصولا إلى العهد الجمهوري وإن كانت الصحافة المطبوعة هي الوحيدة التي عايشت الأزمنة الثلاثة فيما ظهرت الإذاعة في العهد الإمامي أما التلفزيون فقد أنشئ في العهد الجمهوري الأول.

نوافذ طرفية

حديث الكهرباء

د. عبدالرحمن الشامي
abami7@yahoo.com

أوصى النبي -صلى الله عليه وآلة وسلم- معاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن قائلا له: "واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب"، بهذه الكلمات النبوية العظيمة، أنهى المذيع لقاءه التليفزيوني على قناة "السعيدة" مع وزير الكهرباء الأسبوع الماضي، والذي لم يتسن لي - كغيري من ملايين اليمنيين المظلمة لياليهم- مشاهدته كاملاً، بسبب انقطاع الكهرباء!

وعلى الرغم من أن خطابه - صلى الله عليه وسلم- لـ"معاذ" خطاب لأمته، إلا أن توقيته ينطوي على حكمة نبوية، ودلالة هامة، فهو لا ينطق عن الهوى، فهل كان في ذلك إشارة إلى كم المظالم التي سيتعرض لها اليمنيون، سواء ممن يلون أمرهم، أو من بعضهم لبعض؟

فإذا كان هذا هو شأن دعوة المظلوم عند الله- سبحانه وتعالى-، فما بالنا والحال هنا دعوات مظلومين، لا مظلوما واحدا..! فضلا عن أن منهم المريض والطفل والعجوز، والطالب والعامل، وغيرهم ممن يعتمدون على الكهرباء في تسيير شئون حياتهم، وقد يكون منهم "من لو أقسم على الله لأبره". أدرك بأن هذا الخطاب، قد لا يلامس آذان من خلت أفئدتهم من خشية الله، ولذا فهم لم يخافوا الله في عباده، لكن ليتذكر الجميع أن أيا منا لن يفلت من عقاب الله، وخاصة ممن ليس بينها وبين الله حجاب.

حديث الناس هذه الأيام عن انقطاع الكهرباء المستمر، وانعدام البترول والديزل..حديث لا ينقطع، وهم للصغار أكثر من الكبار، فإذا كنا معشر الكبار، يمكن لنا أن نتفهم تعقيدات هذه المعضلات في بلادنا، أو نحاول تفهمها، فإن الصغار، لا يعرفون ذلك، وليسوا على استعداد للمحاولة، فلا يعرفون غير: لماذا تنطفئ عندنا الكهرباء نحن بالذات؟ ومن يطفئها علينا، ولماذا يفعلون هذا بنا؟ وهي أسئلة مشروعة لهم، فمن حقهم العيش كبقية أطفال العالم، حياة إنسانية كريمة بكل ما تحمله من معان. أما حديث الكبار حول مواد الوقود، فضلا عن الكهرباء، فهو حديث، يختلط فيه كل صنوف الخطاب، مما اختلط معه الأمر على الناس، أو على كثير منهم، بسبب الفوضى الإعلامية، وعدم الترفع في توظيف الدعاية، فغابت الثقة فيما بيننا، أو كادت أن تغيب، مما يهدد المجتمع بالانقسام، وإذا انقسم المجتمع، أصبحت وحدته الوطنية في خطر.

مرفق الكهرباء، يمثل أحد مواطن فشل خطابنا: الديني والإعلامي والتربوي وغيرها من صنوف الخطابات الأخرى، كما أنه أحد إخفاقاتنا: القانونية والتشريعية، وحرصنا المجتمعي والمدني على حد سواء، فعلى مستوى الخطاب، كان المفترض أن تمثل هذه القضية موضع تكامل بين كل صنوف هذا الخطاب حتى تؤتي ثمارها، ولكننا لم نفعل ذلك. أما على مستوى التشريع، فلا أعرف هل فكر المشرعون في بلادنا يوما ما في تغليظ عقوبة الاعتداءات المستمرة على محطات الكهرباء وأبراجها، والتي تؤهل اليمنيين للدخول في موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية دون منافس في هذا المجال! في حين أن هذه الأعمال، يمكن أن ترقى إلى درجة "الحرابة". أما العقوبة القانونية ضد أولئك المخربين، فلا يبدو أنها قد ردعتهم، فحمت المجتمع من شرورهم، هذا إذا كان هناك إجراءات قد تم اتخاذها في هذا المجال، ما لم فلعل ذلك ما جعلهم "في غيهم يعمهون"!